

## دور الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) في تسوية الأزمات في نطاقها الإقليمي: الانقلاب العسكري في مالي (2012م): نموذجاً

د. محمد صالح عمر بومطاري

أستاذ مساعد ، الاكاديمية الليبية - بنغازي

د. إدريس محمد علي قناوي

أستاذ مشارك، الاكاديمية الليبية - بنغازي

### الملخص:

تناولت الورقة تدخل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في الأزمة السياسية التي اجتاحت مالي في عام 2012م وذلك بحدوث انقلاب عسكري، حيث تم التعرف في المحور الأول علي الاوضاع التي ساهمت في نشؤ الجماعة كمنظمة إقليمية فرعية فقد واجهت معظم الدول الأفريقية بعد الاستقلال التحدي المتمثل في التصدي لإرث سنوات طويلة من الحكم الاستعماري، وبالتالي ظهرت الحاجة إلى إطار إقليمي تتوفر به العديد من الملامح التاريخية والجيوسياسية والعوامل الاقتصادية، كما تم التطرق إلي مبادئ وأهداف الجماعة الاقتصادية، والتعرف علي بني وهياكل المنظمة المتعلقة بتسوية الصراعات والتطورات التي حدثت بها حيث تبين أن المنظمة في بداية تأسيسها لم تكن تحتوي علي بني وهياكل لتسوية الصراع ولكن نتيجة لعدة متغيرات ظهرت علي الساحة الدولية أقيمت بني وآليات تسوية الصراع في المنظمة الإقليمية، وشهدت تطورا في آلية عملها من خلال تأسيس عدد من الآليات التي أصبح منوطا بها تسوية الصراعات بالمنطقة كما في هيئة الحكماء ومجلس الوساطة والأمن وقوات الرصد والمراقبة ونظام الإنذار المبكر وأصبحت تستخدم الدبلوماسية الوقائية والمتمثلة في عمليات بناء السلام. وأما المحور الثاني فقد تناول التدخل العسكري للجماعة الاقتصادية ضد الانقلاب العسكري في مالي 2012م، والجهود الدبلوماسية والسياسية التي بذلتها لحل الأزمة في مالي والتي أثمرت عن عودة النظام الديمقراطي في مالي.

**الكلمات المفتاحية:** الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المنظمة الإقليمية، مالي، الانقلاب العسكري.



## Abstract:

The paper dealt with the intervention of the Economic Community of West African States in the political crisis that swept Mali in 2012 AD due to a military coup. In the first part, the conditions that contributed to the emergence of the group as a sub-regional organization were identified. After independence, most African countries faced the challenge of addressing the legacy of long years of colonial rule, and thus the need for a regional framework with many historical and geopolitical features and economic factors emerged. The principles and objectives of the Economic Community were also discussed, the Structures of the organization related to the settlement of conflicts and the developments that took place in it were identified. It was found that the organization at the beginning of its establishment did not contain structures for conflict settlement, but as a result of several variables that appeared on the international scene, structures and mechanisms for conflict settlement were established and witnessed a development in its working mechanism through the establishment of a number of mechanisms that became entrusted with the settlement of conflicts in the region, such as the Elders Committee, the Mediation and Security Council, the monitoring and control forces, and the early warning system, and it began to use preventive diplomacy represented in peace-building operations. The second part dealt with the military intervention of the Economic Community against the military coup in Mali 2012 AD, and the diplomatic and political efforts it made to solve the crisis in Mali, which resulted in the return of the democratic system in Mali.

**Keywords:** ECOWAS, Regional Organization, Mali, Military Coup.

## مقدمة:

نظم ميثاق الأمم المتحدة العلاقة بين المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية بشقيها الإقليمي والإقليمي الفرعي حيث تم تخصيص الفصل الثامن للحديث عن الترتيبات الإقليمية في الإطار العام حيث تمثل المنظمات الإقليمية إحدى أبرز النظم المهمة بتسوية الصراعات المعاصرة، وذلك انسجاماً وتماشياً مع بنود الفصل الثامن من الميثاق، وكذلك بتوجيه من الأمين العام السابق بطرس غالي، وبغية تخفيف العبء عن المنظمة العالمية اقترح أن تأخذ المنظمات الإقليمية زمام المبادرة في إدارة الصراعات ذات الطبيعة الإقليمية، تاركا للأمم المتحدة الحالات التي تغشل فيها هذه المنظمات، وقد طورت هذه المنظمات بعد انتهاء الحرب الباردة بشكل كبير، وأضافت آليات وصلاحيات متعددة



تعكس خصائص وتجارب الدول في مختلف المناطق الإقليمية حيث يوجد في ميثاق كل منظمة إقليمية تقريبا نصوص لتسوية الصراعات التي تقوم بين الدول الأعضاء فيها بالطرق السلمية.

وقد أدت المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية دوراً مهماً في تسوية الصراعات الواقعة في نطاقها الجغرافي، خاصة بعد تراجع دور الأمم المتحدة في ذلك، وضعف آليات التسوية في إطار المنظمة القارية الإفريقية، وبعد أن أضافت تلك المنظمات الإقليمية الفرعية إلى مهامها آليات للأمن الجماعي للقيام بمهام صنع السلام والدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام، وقد أثار ذلك جدلاً كبيراً حول مدى فاعليتها وكفاءتها في تسوية الصراعات.

وفي هذا الصدد تسعى هذه الورقة إلى تناول دور منظمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا باعتبارها منظمة إقليمية فرعية في تسوية الأزمة في دولة مالي بسبب الانقلاب العسكري الذي حدث خلال العام 2012م، من أجل التعرف على مضمون هذا الدور ومدى تطوره في تسوية الصراعات بالمنظمة، ومن هنا يتم تقسيم الورقة إلى محورين: ففي المحور الأول يتم التعرف فيه على آليات تسوية الصراعات بمنظمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من خلال التعرف في البداية على المتغيرات الداخلية والخارجية التي ساهمت في بروز التكتل الإقليمي، ومن ثم يتم دراسة الهيكل المؤسسي العام واختصاصات الأجهزة المناط بها تسوية الصراعات وكذلك التعرف على المبادئ والأهداف التي تقوم عليها المنظمة ويختتم المبحث بالتطرق إلى التطورات الهيكلية والوظيفية التي أدخلت على المنظمة في سبيل تطوير أدائها في مجال تسوية الصراعات بالمنطقة الإقليمية. وأما المحور الثاني فيتناول دور منظمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مجالات تسوية الصراعات في الأزمة بدولة مالي خلال الفترة محل الدراسة، من خلال استعراض الجهود التي قامت بها في معالجة تلك الأزمة حيث يتم التطرق إلى المتغيرات الآتية (الوضع الجيوسياسي لدولة مالي التدخل العسكري للجماعة الاقتصادية - الجهود الدبلوماسية والسياسية لمعالجة الأزمة).

**المحور الأول: آليات تسوية الصراعات بمنظمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)**

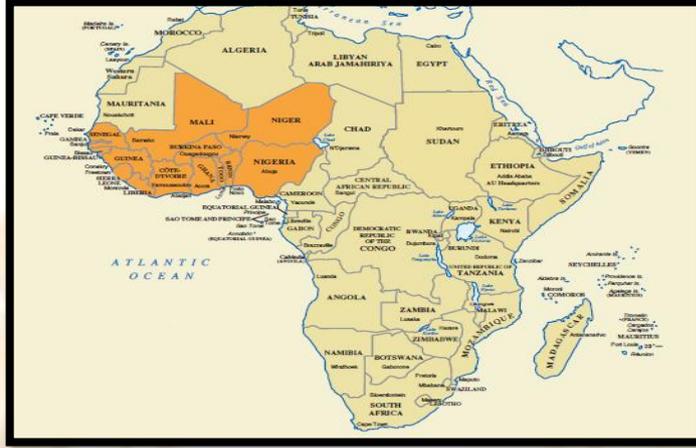
أنشئت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا\* في عام 1975م من خلال معاهدة لاغوس، وهي تعد مبادرة مهمة من قبل دول غرب أفريقيا لتعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي بين ما يقرب من 300

\* تضم الجماعة الاقتصادية كلا من (بنين، بوركينا فاسو، جزر الرأس الأخضر، ساحل العاج، غامبيا وغانا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، التوغو).



مليون نسمة يعيشون داخل حدود خمسة عشر دولة (Garavoglia, 2013)، ويمكن التعرف علي الموقع الجغرافي للتكتل الإقليمي الفرعي من خلال الخريطة رقم ( 1 ) أدناه.

الخريطة رقم ( 1 ) توضح الموقع الجغرافي لمنظمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)



Source: Festus Kofi Aubyn, "Managing Complex Political Dilemmas in West Africa: ECOWAS and the 2012 Crisis in Guinea-Bissau", *Journal of Conflict Trends*, Issues 4, 2013, p26.

تم إنشاء المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتسهيل التجارة من خلال إشراك مختلف الجهات الفاعلة في الأنشطة الاقتصادية (Prinanda, Prasodjom, 2021)، لمعالجة مشكلة معينة متمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وبالتالي لم تكن الجماعة الاقتصادية تعالج القضايا الأمنية، ولكن مع مرور الوقت، أدرك قادة المنظمة الإقليمية أن هناك علاقة قوية بين الاقتصاد والقضايا الأمنية، وبالتالي بدأت المنظمة في السنوات الأخيرة تسعى لمعالجة القضايا الأمنية (Jaye, Amadi, N. D.) ، ومن أجل التعرف علي آليات تسوية الصراعات بالمنظمة يمكن تقسيم المبحث إلي ما يلي :-

أولاً: الأوضاع التي ساهمت في بروز الدعوة إلي التكتل الإقليمي الفرعي .

ثانياً: البنية والهياكل المؤسسية للجماعة الاقتصادية .

ثالثاً: التطورات المؤسسية والوظيفية التي حدثت بالجماعة الاقتصادية في مجال تسوية الصراعات .

أولاً: الأوضاع التي ساهمت في بروز الدعوة إلي التكتل الإقليمي الفرعي .



لقد شهدت القارة الأفريقية اتجاها متزايدا نحو انشاء تجمعات اقليمية تهدف الى تحقيق التكامل الاقتصادي في اطار التغيير الهيكلي الجماعي، ولقد تزامن مع هذا الاتجاه أوضاع سياسية وأمنية غير مستقرة ناتجة عن هشاشة بناء دولة ما بعد الاستقلال من جهة والحروب الحدودية والصراعات الداخلية من جهة ثانية، الأمر الذي أدى بمؤسسي هذه التجمعات الى إدراك حتمية العلاقة بين تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن والاستقرار في أقاليمها، ومن هنا كان لزاما عليها تطوير هياكلها المؤسسية الأمنية والدفاعية لتشمل تدابير لضمان السلم والأمن الإقليميين، ومع نهاية الحرب الباردة أصبحت ظاهرة تدخل هذه المنظمات لإدارة وحل الصراعات الواقعة في نطاقها الجغرافي أمرا ملحوظا، خاصة في ظل ضعف جهود الإدارة القارية للصراعات، هذا بالإضافة الى تراجع الاهتمام الدولي بها (بخوش، 2012م). وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلي المحاولات التي بذلت لإقامة التجارب التكاملية التي بدأت منذ استقلال دول الإقليم في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن العشرين حيث كان لسياسات الدول الاستعمارية السابقة دور هام في هذا الشأن .

فقد عملت فرنسا علي إيجاد روابط وطيدة مع مستعمراتها السابقة من أجل ربط اقتصاد المستعمرات السابقة بالاقتصاد الفرنسي ، ولهذا قامت بتشجيع إقامة التجارب التكاملية بين الدول الفرنكوفونية ، وأما بريطانيا فقد ساهم نمط الإدارة غير المباشر لمستعمراتها في جعل الدول الانجلوسكسونية أكثر تحررا من هذه القيود بحيث دخلت في علاقات تكاملية مع بعضها البعض أو مع الدول الفرنكوفونية ( الشافعي، 2006).

ومن أبرز التجارب التكاملية في غرب أفريقيا ما يلي : الاتحاد الجمركي لغرب أفريقيا المعروف اختصارا باسم (UDAO) الذي أنشئ عام 1959م بين ست دول فرنكوفونية هي (ساحل العاج، السنغال، موريتانيا، بنين، مالي، بوركينا فاسو) وكان الاتحاد يهدف إلي تعزيز العلاقات التجارية للدول الأعضاء فيها من خلال خفض التعريفات الجمركية على الواردات من المنتجات التي يتم تصنيعها داخل المنطقة، وكذلك تنفيذ العديد من التدابير المتعلقة بالإجراءات الجمركية داخل الاقليم، وقد أجري علي الاتحاد تعديلات في عامي 1967م ، 1970م (Kaptouom, 2007) ، ثم في عام 1972م استبدل الاتحاد بمنظمة جديدة عرفت باسم الجماعة الاقتصادية لأفريقيا الغربية (CEAO) ، ويرى الباحث (Baumhögger) أن تحول الاتحاد الجمركي لغرب أفريقيا إلي الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا يرجع إلى المبادرة التي قدمتها ساحل العاج، في حين أن الباحث (Foroutan) يرى أن القوة الدافعة وراء هذه المحاولة لتكامل غرب أفريقيا هو فرنسا التي كانت مهتمة لفرض نفوذها الاقتصادي والنقدي في مستعمراتها السابقة (الشافعي، 2006).



وكذلك من الجهود التي لعبت دورا هاما في نشأة الجماعة إطلاق الأمم المتحدة دعوتها بشأن إنشاء جماعات اقتصادية إقليمية في أفريقيا بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث قامت بتقسيم القارة إلى أربعة أقاليم رئيسية هي (شمال - شرق - غرب - جنوب)، وقد عقد اجتماعان في هذا الشأن لبحث إمكانية قيام التعاون الاقتصادي في غرب أفريقيا وهما (الشافعي، 2006):

**الاجتماع الأول :** في نيامي عاصمة النيجر في أكتوبر 1966م وحضره ممثلو أربعة عشر دولة، وذلك لبحث المشروع الذي أعدته اللجنة الاقتصادية الخاصة بأفريقيا التابعة للأمم المتحدة (ECA)، والذي يتبني هدف تحقيق التنمية الاقتصادية في الإقليم عن طريق تشجيع جهود التعاون الاقتصادي في كافة المجالات .

**الاجتماع الثاني :** في أكرا عاصمة غانا عام 1967م لنفس الأمر، ثم تلا ذلك عقد اجتماع ثالث في داكار عاصمة السنغال في نوفمبر 1967م، من أجل وضع المقترحات اللازمة لقمة دول الإقليم التي تقرر عقدها في مونروفيا عاصمة ليبيريا في إبريل 1968م، لكن لم يحضر هذه القمة سوى تسع دول فقط، وتم توقيع إنشاء هذه الجماعة إلا أن اندلاع الحرب الأهلية في نيجيريا عام 1967م أدى إلى توقف هذه المبادرات .

بالإضافة للجهود السابقة لتنسيق التعاون الاقتصادي على المستوى الإقليمي الفرعي في غرب أفريقيا نجد مؤتمرا حول المواءمة الصناعية في منطقة غرب أفريقيا الذي عقد لاغوس بنيجيريا عام 1963م، ومؤتمر نيامي بالنيجر للتعاون الاقتصادي في عام 1966م، وبالمثل عقد في عام 1967م مؤتمرا آخر في أكرا بغانا حيث تم توقيع اتفاق مبدئي على عقد التأسيس للمجتمع الاقتصادي المقترح في غرب أفريقيا (McDonald, Anadi, 2005).

كذلك أوصى مجلس الوزراء المؤقت المكلف بإعداد مشروع المعاهدة للجماعة بأن يتم اعتماد المشروع في الجلسة الافتتاحية التي تعقد على مستوى رؤساء الدول والحكومات، ولكن بالرغم من أن رؤساء الدول والحكومات التقوا فعلا في مونروفيا في عام 1968م لتوقيع بروتوكول المجموعة الإقليمية، إلا أن أيا منهما لم يتم اعتمادهما (McDonald, Anadi, 2005).

وفي عام 1972م أعيد إحياء العملية من قبل رؤساء دولتي نيجيريا والتوغو عن طريق تكليف المسؤولين لوضع إطار للتعاون الإقليمي على أساس المبادئ التوجيهية التالية (McDonald, 2005) :- (Anadi,



أ) ينبغي علي المجتمع الاقتصادي المزمع إقامته أن يتجاوز الاختلافات اللغوية والثقافية.

ب) يجب علي المجتمع الاقتصادي المتوخي أن يسعى لتحقيق الأهداف القابلة للتحقيق.

ج) يجب أن يكون المنهج المعتمد مرناً وعملياً .

د) ينبغي علي المؤسسات التي يتم اعتمادها أن تسمح لجميع الدول بالعضوية فيها .

وهذه المقترحات المقدمة من وفدي نيجيريا والتوغو تم إعادة مناقشتها في الاجتماع الوزاري المنعقد في يناير عام 1975م، وتم التوقيع عليها في 28 مايو 1975م من قبل رؤساء الدول والحكومات وممثلو الدول الأعضاء الخمسة عشر الواقعة في غرب أفريقيا، وبالتالي بعد نهاية أكثر من عقد من الجهود المضنية لإضفاء الطابع المؤسسي تم إنشاء منظمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (McDonald, Anadi, 2005).

وهكذا يتضح أن نيجيريا قد لعبت دوراً رئيسياً في الأنشطة الدبلوماسية المكثفة طوال ثلاث سنوات وبلغت ذروتها في عام 1975م بإعلان قيام الجماعة التي أصبحت تضم دولاً في غرب أفريقيا تصنف من بين الأفقر في دول العالم (Bamfo, 2013) ويقدر الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مجتمعة بـ 75 مليار دولار ، تمثل فيه نيجيريا فقط حوالي 40 مليار دولار ( Crupi, 2006-2005).

ولتحقيق الأهداف الاقتصادية وافق الأعضاء في الجماعة الاقتصادية علي ما يلي(2009،

-(Oppong):

1- المواءمة والتنسيق بين السياسات الوطنية، وتعزيز برامج التكامل في الأنشطة والمشاريع المختلفة.

2- إقامة السوق المشتركة وإنشاء وحدة اقتصادية تعتمد سياسات مشتركة في القطاعات الاجتماعية والثقافية الاقتصادية والمالية ، وإنشاء اتحاد نقدي .

وخلافاً للأهداف المنشئة لها، وبسبب ظهور الصراعات في نطاقها ، اعتمدت الجماعة بروتوكول بشأن المساعدة المتبادلة في الدفاع والذي تم التوقيع عليه في عام 1981م، ونص البروتوكول على أن الدول الأعضاء سوف تنظر إلي أي تهديد أو أي عمل من أعمال العدوان ضد أي دولة عضو بمثابة تهديد أو عمل من أعمال العدوان ضد الجماعة بأكملها، وبالتالي ينبغي عليها توفير المعونة



والمساعدة للدفاع عن الأعضاء ضد كل تلك التهديدات أو أعمال العدوان، علاوة على ذلك قدم حكماً مفاده أنه في حالة وقوع صراع داخلي يغذيه دعماً خارجياً، فهذا يعني تعريض السلم والأمن للجماعة بأكملها للخطر مما يستدعي اتخاذ التدابير اللازمة (Majinge, 2010).

### ثانياً: البنى والهياكل المؤسسية للجماعة الاقتصادية :

لقد حددت الجماعة مجموعة من الأهداف والمبادئ التي تسعى لتحقيقها من خلال هياكل مؤسسية ذات اختصاصات محددة ولقد تم تضمين هذه الأهداف والمبادئ في معاهدة لاغوس 1975م، كما تم التأكيد عليها وتنقيحها في معاهدة عام 1993م ويمكن تناولها فيما يلي:

#### أولاً: أهداف الجماعة :

المادة الثالثة من المعاهدة توضح أهداف الجماعة الاقتصادية فيما يلي (McDonald, 2005)

-(Anadi,

- 1- تعزيز التعاون والتكامل مما يؤدي إلى إنشاء اتحاد اقتصادي في غرب أفريقيا من أجل رفع مستوى معيشة شعوبها، والحفاظ على وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، وتعزيز العلاقات بين الدول الأعضاء والمساهمة في التقدم والتنمية في القارة الأفريقية .
- 2- المواءمة والتنسيق بين السياسات الوطنية وتعزيز برامج التكامل في الأنشطة والمشاريع لا سيما في قطاعات الأغذية والزراعة والموارد الطبيعية والصناعة والنقل والاتصالات والطاقة والتجارة والمال، والتمويل والضرائب وسياسات الإصلاح الاقتصادي والموارد البشرية والتعليم والإعلام، والثقافة والعلوم والتكنولوجيا والخدمات والصحة ، والسياحة والمسائل القانونية .
- 3- المواءمة والتنسيق بين السياسات لحماية البيئة ، وتشجيع إنشاء شركات الإنتاج المشترك ، وإنشاء السوق المشتركة من خلال تحرير التجارة عن طريق إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء المفروضة على الواردات والصادرات، وإلغاء الحواجز غير الجمركية من أجل إقامة منطقة تجارة حرة على مستوى المجتمع المحلي للإقليم .
- 4- اعتماد تعريفات خارجية مشتركة، وسياسة تجارية مشتركة، وإزالة العقبات بين الدول الأعضاء التي تحول دون حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات ورأس المال، وحق الإقامة .
- 5- إنشاء الاتحاد الاقتصادي من خلال اعتماد سياسات مشتركة في القطاعات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية، وإنشاء اتحاد نقدي .



- 6- تشجيع المشاريع المشتركة من قبل شركات القطاع الخاص والفعاليات الاقتصادية الأخرى، ولا سيما من خلال اعتماد اتفاق إقليمي بشأن الاستثمارات عبر الحدود .
- 7- اتخاذ تدابير لإدماج القطاع الخاص ولا سيما تهيئة بيئة مواتية لتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتعزيز التنمية المتوازنة في المنطقة مع إيلاء الانتباه إلى المشاكل الخاصة لكل دولة من الدول الأعضاء ولا سيما الدول الأعضاء غير الساحلية والجزرية الصغيرة .
- 8- تشجيع وتعزيز العلاقات وتعزيز تدفق المعلومات خاصة بين سكان الريف والنساء ومنظمات الشباب والمنظمات الاجتماعية والمهنية مثل جمعيات وسائل الإعلام ورجال الأعمال والنساء والعمال والنقابات.
- 9- اعتماد سياسة سكانية للجماعة تأخذ في الاعتبار الحاجة إلى إيجاد توازن بين العوامل الديموغرافية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وإنشاء صندوق للتعاون والتعويض والتنمية .

#### ثانياً: مبادئ الجماعة :

- تناولت المادة الرابعة من ميثاق المنظمة المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الجماعة الاقتصادية منها ما يلي ( Treaty of ECOWAS, Article 4):-
- 1- المساواة والاعتماد المتبادل للدول الأعضاء، والتضامن والاعتماد الجماعي على الذات، وتنسيق السياسات التعاونية والبرامج التكاملية بينها، وعدم الاعتداء بين الدول الأعضاء، وصون السلم والاستقرار والأمن من خلال تعزيز وتوطيد علاقات حسن الجوار، والتسوية السلمية للصراعات بين الدول الأعضاء، وتنشيط التعاون بين الدول المجاورة وتعزيز بيئة آمنة كشرط أساسي للتنمية الاقتصادية .
  - 2- الاعتراف وتعزيز حماية حقوق الإنسان والشعوب وفقاً لأحكام الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمساءلة والعدالة الاقتصادية والاجتماعية والمشاركة الشعبية في عملية التنمية .
  - 3- تعزيز وتوطيد نظام الحكم الديمقراطي في كل دولة من الدول الأعضاء على النحو المتوخى في إعلان المبادئ السياسية الذي اعتمد في أبوجا في 6 يوليو 1991م .

#### ثالثاً : مجلس رؤساء الدول والحكومات :

تعد هيئة رؤساء الدول والحكومات أعلى هيئة لصنع السياسات وتتكون من رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء وهي الجسد المسؤول عن الاتجاه العام للأنشطة في المنطقة ولديها الصلاحيات



لاتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان التطور التدريجي وتحقيق الأهداف في المنطقة بما يتماشى مع أحكام المادة المعدلة من معاهدة 1993م، وتجتمع هيئة رؤساء الدول والحكومات مرة واحدة على الأقل في السنة وتتم رئاسة المجلس بالتناوب بين الدول الأعضاء كل عام، وفي عام 1997م قرر رؤساء دول وحكومات الجماعة أن ينعقد المجلس مرتين سنويا بخلاف الظروف الاستثنائية (Bundu, 1997). ومن مهامه الإشراف على عمل المؤسسات المجتمعية ومتابعة تنفيذ أهداف الجماعة، وإعداد واعتماد نظامه الداخلي، وتعيين الأمين التنفيذي وفقا لأحكام المادة (18) من ميثاق المعاهدة، وتقويض مجلس الوزراء عند الاقتضاء بسلطة اتخاذ القرارات كما هو منصوص عليه في المادة (9) من المعاهدة، وممارسة أية صلاحيات أخرى تسند إليه بموجب المعاهدة ( Treaty of ECOWAS, Article,7).

#### رابعاً: مجلس الوزراء :

تنص المادة العاشرة من المعاهدة علي انشاء مجلس وزراء الجماعة والذي بدوره يتألف من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو أي وزير آخر مكلف من قبل الدولة العضو ويكون المجلس مسؤولاً عن أداء وتطوير المنظمة، ولهذا فهو يحرص علي ما يلي (Rönnbäck, 2008) :-

- 1- تقديم توصيات إلى السلطة العليا عن أي عمل يهدف إلى تحقيق أهداف الجماعة .
- 2- تعيين جميع الموظفين ما عدا الأمين التنفيذي .
- 3- ممارسة الصلاحيات المفوضة له من قبل مجلس رؤساء الدول والحكومات بشأن المسائل المتعلقة بالتنسيق والمواءمة بين سياسات التكامل الاقتصادي .
- 4- إعداد واعتماد نظام العمل الداخلي للمجلس .
- 5- اعتماد النظام الأساسي للموظفين والموافقة على الهيكل التنظيمي لمؤسسات الجماعة .
- 6- الموافقة على برامج العمل والميزانيات لمؤسسات المنظمة .
- 7- مسؤول عن الإدارات المالية والزراعية والبيئية والموارد المائية، والتنمية البشرية وبرامج المساواة بين الجنسين، وسياسة الاقتصاد الكلي، والشؤون السياسية والسلام والأمن، والتجارة والجمارك .

#### خامساً: برلمان الجماعة :

يعد برلمان المنظمة لدول الجماعة من أهم المؤسسات التي تدعم تعزيز المثل الديمقراطية والعدالة حيث تم تأسيس برلمان الجماعة بموجب المادتين ( 6 ، 13 ) من المعاهدة المنقحة لعام



1993م وباعتباره تجمعا يمثل شعوب الإقليم لتعزيز القيم الديمقراطية ومسؤوليته الرئيسية هي سن القوانين (ECOWAS Commission, N.D)، ويتم تمثيل جميع الدول الأعضاء بما لا يقل عن خمسة مقاعد، وتوزع المقاعد على أساس حجم السكان فنيجيريا لديها (35) مقعدا، غانا (8) مقاعد، ساحل العاج (7) مقاعد، بوركينا فاسو وغينيا ومالي والنيجر والسنغال لدي كلا منها (6) مقاعد، بنين والرأس الأخضر وغامبيا وغينيا بيساو وليبيريا وسيراليون وتوغو لدي كلا منها (5) مقاعد (2008، Rönnbäck).

#### سادسا: الأمانة التنفيذية :

تتكون الأمانة العامة للجماعة من الأمين التنفيذي يساعده نواب الأمين التنفيذي وغيرهم من الموظفين لتسيير عمل المنظمة، ومقرها في أبوجا بنيجيريا، وينتخب الأمين التنفيذي لمدة أربع سنوات، ولديه أربعة نواب، وهو المسؤول عن أقسام وإدارات المنظمة المختلفة (N.D، Ramsbotham). ويعين الأمين التنفيذي من قبل مجلس رؤساء الدول والحكومات لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط ولا يمكن عزله من منصبه إلا من قبل مجلس الرؤساء أو بناء على توصية من مجلس الوزراء، وتتولى اللجنة الوزارية المعنية اختيار وتقييم أداء المعينين، ويجب أن يكون الشخص المرشح للمنصب من ذوي الكفاءة العالية والنزاهة ، ولديه رؤية عالمية للمشاكل السياسية والاقتصادية وبرامج التكامل الإقليمي (ECOWAS, Treaty of ECOWAS, Article, ) (18).

#### سابعا: محكمة الجماعة الاقتصادية :

تعد محكمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أحد المؤسسات التي تم استحداثها لمواجهة المشاكل التي تحدث بين الدول الأعضاء، ونصت المعاهدة علي أنها تتمتع باستقلالية تامة عن مؤسسات الجماعة والدول الأعضاء وفقا للمادة (15) من المعاهدة وتتمتع قراراتها بالصفة الإلزامية علي كل من الدول الأعضاء ومؤسسات وأفراد الجماعة (ECOWAS, Treaty of ECOWAS, Article, 15).

#### ثامنا: المجلس الاقتصادي والاجتماعي :

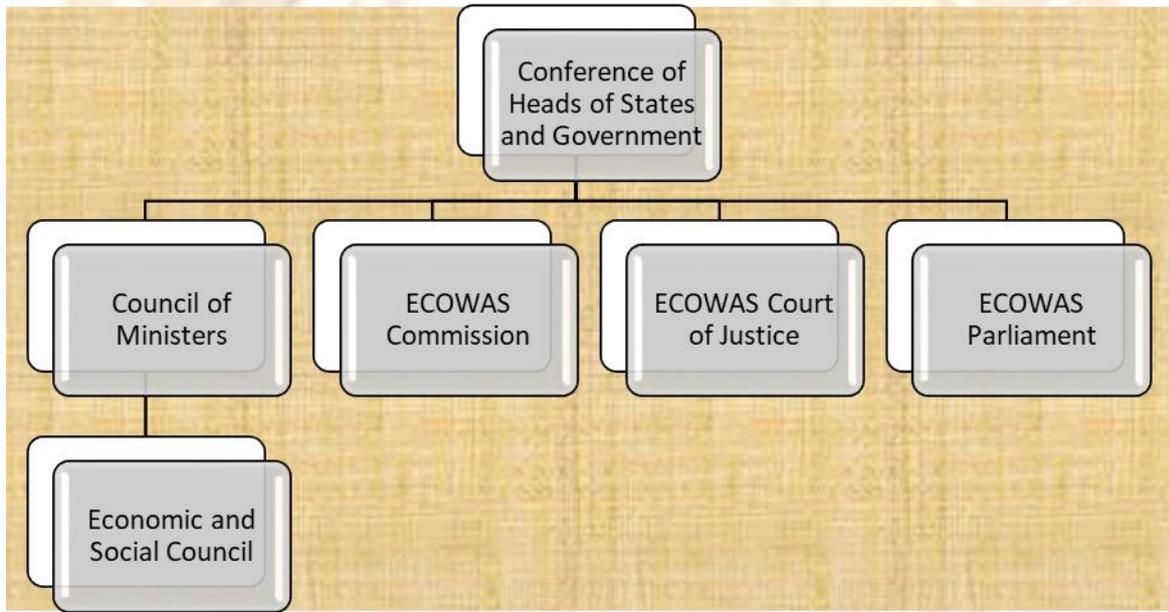
هو مجلس استشاري، ويتكون المجلس من ممثلين عن مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء وفقا للمادة (14) من المعاهدة ، وكذلك من مؤسسات المنظمة



صندوق التعاون والتعويض والتنمية حيث صدر بروتوكول خاص به يوضح كيفية عمله ومساهمات الدول الأعضاء فيه، وأما اللجان الفنية المتخصصة فيبلغ عددها ثماني لجان وهي تقوم ضمن مجال اختصاصها (ECOWAS, Treaty of ECOWAS, Article, 14) بما يلي:-

- 1- إعداد المشاريع والبرامج المجتمعية وتقديمها للنظر فيها من الجهات المختصة.
- 2- ضمان مواءمة وتنسيق المشاريع والبرامج داخل الجماعة.
- 3- رصد وتسهيل تطبيق أحكام هذه المعاهدة والبروتوكولات المتعلقة التي تتصل بالمنطقة .
- 4- القيام بأي مهام أخرى تكلف بها لغرض ضمان تنفيذ أحكام هذه المعاهدة.

ويمكن التعرف علي الهيكل التنظيمي لمنظمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا كما هو موضح في الشكل رقم ( 6 ) أدناه .



الشكل رقم ( 6 ) يوضح الهيكل التنظيمي لمنظمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

Source: ECOWAS Commission, **Regional Strategic Plan (2011- 2015)**, (Abuja: Council of Ministers of ECOWAS, N. D), p3.

ثالثا: التطورات الهيكلية والوظيفية التي حدثت بالجماعة الاقتصادية في مجال تسوية الصراعات.

يري البعض أن المنظمات الإقليمية الأفريقية الفرعية تمتلك العديد من الميزات التي تمكنها من إدارة الصراع في أفريقيا خاصة أن دول الجوار أكثر دراية في معرفة قضايا المنطقة ، وعادة ما يكون لها

خصائص متشابهة والثقافة المشتركة، والهوية الاجتماعية، والتاريخ، والتجارب المماثلة، وعلى هذا النحو ينبغي أن تكون دائما أول فضاء يلجأ إليه في الأزمات الداخلية (Nhara, 1998).

كما أن قارة أفريقيا لديها أكثر عدد من المنظمات الإقليمية الفرعية التي تهدف إلى تعزيز التكامل الإقليمي (Gambari, 2012)، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مثلها كمثل جميع المنظمات الإقليمية الفرعية الأخرى في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أنشئت استجابة للاحتياجات الاقتصادية والتنمية للدول الأعضاء فيها ولكن منذ أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات عملت الجماعة علي تطوير الأدوات المؤسسية للأمن والدفاع (Faria, 2004)، ووضعت المؤسسات التي تعالج مسألة الصراعات وقضايا السلم والأمن في مناطقها الإقليمية (Jegade, 2009)، وأضفى الطابع المؤسسي على الهياكل داخل نظام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لإدارة الصراعات وحلها، وعلى سبيل المثال، فإن مجلس الوساطة والأمن، وفريق الحكماء، ونظام الإنذار المبكر، والقوة الاحتياطية، كلها أجهزة رئيسية تساعد في منع نشوب الصراعات وحلها (Okafu, 2019).

وفي هذا السياق أدركت دول غرب أفريقيا أن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتحقق في ظل وجود الصراع وعدم الاستقرار السياسي في العديد من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية، وأصبحت الحاجة إلى إضافة بروتوكول الدفاع للمعاهدة المنشئة للجماعة حتمية في عقد السبعينيات عندما أصبحت دولتين من دول الجماعة ضحايا للعدوان الخارجي، ففي نوفمبر عام 1970م شهدت غينيا محاولة غزو من قبل مرتزقة برتغاليين بينما كانت بنين هدفا لهجوم المرتزقة في يناير عام 1977م (Kabia, 2011).

ففي عام 1978 اعتمد بروتوكول بشأن عدم الاعتداء، وكان هدفه الإسهام في خلق أجواء ودية بين بلدان غرب أفريقيا، وإحباط أي هجوم مسلح أو عدوان بين الدول الأعضاء، والتأكيد علي الاعتراف المتبادل بحدودها (Siccama, 1996)، فالبروتوكول نهي الدول الأعضاء في الجماعة بموجب اللوائح الامتناع عن التهديد واستخدام القوة أو العدوان ضد بعضها البعض، كما دعا الدول الأعضاء إلى الكف عن تشجيع أو التغاضي عن أعمال التخريب أو العدوان ضد بعضها البعض (Addo, 2005).

وأعقب ذلك بروتوكول عام 1981م بشأن المساعدة المتبادلة في الدفاع في حالة العدوان من قبل دولة غير عضو حيث نص هذا البروتوكول علي تلبية طلب إحدى الدول الأعضاء في حال تعرضها لاعتداء، وكذلك تقوم الهيئة على وجه السرعة بتلبية طلب إحدى الدول الأعضاء عندما



تواجه صراعا مع أحد الدول الأعضاء وفي هذه الحالة يتم النظر إلي الوساطة أو نشر قوة لحفظ السلام (Siccama، 1996)، ويعتبر بروتوكول عام 1981م الأول من نوعه في أفريقيا الذي يسمح بالتدخل في الصراعات الداخلية التي يمكن أن تشكل خطرا على السلم والأمن للدول الأعضاء (Faria، 2004) .

وبموجب أحكام البروتوكولين يتعين على الدول الأعضاء في الجماعة القيام (Atinga، 2008) بما يلي:-

- 1- الامتناع عن التهديد أو استخدام القوة أو العدوان ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي للدول الأعضاء .
- 2- الامتناع عن ارتكاب أو تشجيع أو التعاطي مع أعمال التخريب .
- 3- الامتناع عن القيام بأعمال العدوان ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي للدول الأعضاء الأخرى .
- 4- منع مواطني الدول الأعضاء في الجماعة أو الأجانب غير المقيمين من ارتكاب أعمال التخريب ضد سيادة الدول الأعضاء الأخرى .
- 5- الالتزام بتسوية الصراعات بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية والوسائل الدبلوماسية .

ويمكن القول إن هذه البروتوكولات كانت البداية لنقل اهتمامات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من منظمة تعني بالأمور الاقتصادية فقط إلي منظمة تتناول القضايا السياسية والأمنية في غرب أفريقيا، فبينما قبل بضع سنين ، كان ينظر للمؤسسة في المقام الأول باعتبارها هيئة اقتصادية، أصبح البعد الأمني والسياسي جزءا لا يتجزأ من منظومتها المؤسسية ومؤثرا في العلاقات الدولية في غرب أفريقيا (Edi، 2006).

ويتضح ذلك مع اندلاع الصراع في ليبيريا في عام 1989م واجهت الجماعة الاقتصادية المحك العملي لمواجهة التهديدات الأمنية بالمنطقة ، وقدمت أول محاولة للتعامل مع الصراعات على المستوى الإقليمي في عام 1990م عندما قدم زعماء نيجيريا وغانا فريق الرصد والمراقبة التابع للجماعة لفرض السلم في البلدان المتأثرة بالحروب، والذي تم نشره لأول مرة في ليبيريا عام 1990م (Ajibewa، 2012).

ويعتبر تدخل الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في ليبيريا عام 1990م عاملا مهما وذلك لعدة أسباب منها ما يلي (Adibe، 1997):-



- 1- أنه يمثل المرة الأولى التي تقوم فيها عملية تدخل لمنظمة إقليمية فرعية لتسوية الصراع في نطاق إقليمها الفرعي بدون إذن مسبق من مجلس الأمن .
  - 2- أنه يمثل البداية العملية لتحول تركيز المنظمة عن الهدف الأساسي المتمثل في تعزيز العلاقات التجارية الإقليمية نحو علاقات التكامل الأمني الإقليمي .
  - 3- يعتبر المؤشر علي بداية التعاون في المهام الأمنية بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية وذلك بعد اعتراف مجلس الأمن في وقت لاحق بهذا التدخل وصدور قرارات من مجلس الأمن تعطي الغطاء الدولي لتدخل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبيريا.
- كما أن تأثيرات ما بعد الحرب الباردة علي النظام الدولي، جاءت جنبا إلى جنب مع التحديات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة، وتركت آثارها على البيئة الأمنية للعالم منذ فترة التسعينيات وأصبحت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية تحتاج إلى مزيد من الاستجابة على نحو استباقي للجرائم والمخاطر العابرة للحدود الوطنية إلى جانب الصراعات داخل الدول (Obi،2009).
- فالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا هي واحدة من المنظمات الإقليمية المعنية بأنشطة في مجال منع الصراعات وإدارتها، فمنذ عام 1990م ، عندما تم تعيين اللجنة الدائمة للوساطة [SMC] وفريق الرصد لوقف إطلاق النار ( فريق المراقبين ) في ليبيريا، أصبحت الجماعة الاقتصادية تعمل بلا كلل لاستعادة السلم في غرب أفريقيا ، وعزز هذا التوجه ظهور الأنظمة المنتخبة ديمقراطيا على الساحة السياسية بالمنطقة الإقليمية (Badmus،2009).
- ونتيجة للطبيعة غير المستقرة والعدد الكبير من الصراعات في غرب أفريقيا اضطرت الجماعة الاقتصادية لتجاوز الأهداف الاقتصادية لتشمل تحقيق السلم والأمن باعتباره أولوية رئيسية ، وأضفت الطابع المؤسسي على نشاط إدارة منع الصراعات بها، وبالتالي في استجابة لتحديات الحكم والأمن في غرب أفريقيا، اعتمدت الدول الأعضاء في الجماعة عددا من الإعلانات والبروتوكولات، ففي يوليو عام 1991م اعتمدت الجماعة الاقتصادية إعلانا بشأن المبادئ السياسية، والذي أوجب علي جميع الدول الأعضاء أن تعمل علي تعزيز حقوق الإنسان لمواطنيها وضمان حريتهم والحق غير القابل للتصرف في المشاركة عن طريق عمليات حرة وديمقراطية في إطار المجتمع الذي يعيشون فيه (Aubyn،2014).
- وأدرجت هذه المبادئ التأسيسية لاحقا في معاهدة الجماعة الاقتصادية المنقحة لعام 1993م، والتي أكدت أيضا على تعزيز وتوطيد أنظمة الحكم الديمقراطية في المنطقة (Aubyn، 2014) ، كما



أنها تمثل أول محاولة جادة لإضفاء الطابع المؤسسي لحل الصراعات والأمن وآليات حفظ السلام إلى جانب تعزيز العلاقات الاقتصادية والمالية لمواجهة تحديات العولمة، وتناولت المعاهدة القضايا المتعلقة بالأمن وحل الصراعات وإدارتها كما في الاعتراف بالعلاقة بين حقوق الإنسان والحكم الرشيد ووقوع الصراعات في منطقتها الفرعية (Kabia،2022)، ومن أجل مواجهة هذه المشكلات اجتمع قادة دول الجماعة الاقتصادية في قمة استثنائية في لومي عام 1997م لإعادة صياغة المعاهدة وأدت الاجتماعات اللاحقة في عام 1998م في بانجول عاصمة التنغو إلي الإصلاح التنظيمي للجماعة ، وتعزيز صلاحيات اتخاذ القرارات والقدرات التنفيذية (Berries، 2020).

وفي عام 1999م وكجزء من العمل المؤسسي اعتمد في لومي عاصمة غامبيا البروتوكول المتعلق بآلية منع الصراعات وإدارتها وحلها وحفظ السلم والأمن بالإقليم ، وبهذا اعترفت الجماعة الاقتصادية بارتباط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأمن المجتمع ارتباطا لا ينفصم، فالبروتوكول يلزم الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية علي تعزيز وتوطيد الحكم الديمقراطي، وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، واحترام قواعد القانون الإنساني الدولي والحفاظ على المساواة بين الدول في السيادة والسلامة الإقليمية واستقلالها السياسي (Aubyn، 2014).

ثم جاء البروتوكول التكميلي الذي صدر في ديسمبر 2001م بذاكار والذي يعتبر الديمقراطية والحكم الرشيد يشكلان الأساس لمنهج الجماعة الاقتصادية في عملية التحول الديمقراطي، ويحدد الشروط الأساسية للسلام والأمن في بعض موادها التي تتجاوز (50) مادة مثل دور القوات المسلحة والأمن في ظل الديمقراطية والانتخابات وسيادة القانون وحقوق الإنسان والحكم الرشيد (Bryden and , 2008 et al)، كما جاء البروتوكول لردع الانقلابات العسكرية والتغييرات غير الدستورية للحكومات، وأشار إلي المراجع المتعددة لحقوق الإنسان في محاولة إقليمية طموحة لتعزيز الديمقراطية والمساءلة، والشفافية، وسيادة القانون، وتضمن بندا حول اختصاص محكمة الجماعة الاقتصادية لإعطائها صلاحية سماع أمور أخرى كما في القضايا المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان (Alter،2013)، ولقد حددت آلية منع وتسوية الصراع لعام 1999م الهياكل الرئيسية التي تعد بمثابة المؤسسات التي تقوم عليها، فضلا عن مجموعة من الهياكل الفرعية المعاونة لها واختصاصات كلا منها ويمكن الإشارة إليها فيما يلي :-

أ - السلطة أو الهيئة العليا : وهي تتكون من رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الجماعة وتعد المؤسسة العليا لاتخاذ القرارات بها وفقا للمادة الرابعة من البروتوكول، وهي تملك الصلاحيات الخاصة



باتخاذ القرارات والإجراءات التي تتعلق بمنع الصراعات وإدارتها وتسويتها وحفظ السلم والأمن والدعم الإنساني وبناء السلام والسيطرة علي الصراع عبر الحدود والتحكم في الأسلحة وفقا للمادة (6) من البروتوكول، كما أجاز للسلطة بتفويض صلاحياتها إلي مجلس الوساطة والأمن لكي تقوم نيابة عنها باتخاذ القرارات الملائمة من أجل تطبيق وتنفيذ التدابير الواردة بالمادة (7) من البروتوكول (2023)، (ecowas)، والتي تحتوي على مكونات مثل الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية وحقوق الإنسان وسيادة القانون وديمقراطية وسائل الإعلام والحوكمة السياسية بما في ذلك تعليم السلام (2023)، (rsisinternational.org).

**ب - مجلس الوساطة والأمن :** يتألف مجلس الوساطة والأمن من تسعة من الدول الأعضاء منها سبع دول تنتخب من قبل السلطة، أما الاثنان الآخران فهما الرئيس الحالي للسلطة والرئيس السابق حيث لكل منهما الحق التلقائي لعضوية مجلس الوساطة والأمن، ويتعين على الأعضاء المنتخبين في مجلس الوساطة والأمن الخدمة لمدة سنتين قابلة للتجديد وفقا للمادة (8) من البروتوكول، ومن اختصاصات المجلس ما يلي (2023، ecowas):-

- 1- القيام باتخاذ القرارات المتعلقة بقضايا السلم والأمن في المنطقة الفرعية نيابة عن السلطة .
- 2- تنفيذ جميع أحكام هذا البروتوكول وفقا لأحكام المادة (7) الفقرة (1) منه .
- 3- اتخاذ القرارات بشأن جميع المسائل المتعلقة بالسلم والأمن، وتنفيذ جميع السياسات لمنع الصراعات وإدارتها، وحلها وحفظ السلم والأمن .
- 4- الإذن لجميع أشكال التدخل والإقرار بشكل خاص نشر البعثات السياسية والعسكرية، وتحديد اختصاصاتها، ومراجعة تفويضاتها بشكل دوري، على أساس الأوضاع المستجدة.
- 5- القيام بتعيين الممثل الخاص للأمين التنفيذي وقائد قوات الجماعة الاقتصادية بناء على توصية من المجلس التنفيذي.

**ج- الأمانة التنفيذية :** يحق للأمين التنفيذي اتخاذ زمام المبادرة في اتخاذ خطوات لمنع الصراعات وإدارتها وحلها وحفظ السلم والأمن في المنطقة الفرعية، ويمكن أن تشمل مثل هذه الإجراءات تقصي الحقائق، والوساطة، والتفاوض والمصالحة بين أطراف الصراع، ويشمل دور الأمين التنفيذي ما يلي (2023، ecowas) :-

- 1- التوصية بتعيين الممثل الخاص وقائد القوات للحصول على موافقة مجلس الوساطة والأمن .
- 2- تعيين أعضاء مجلس الحكماء ، ولجنة الدفاع والأمن وذلك بالتشاور مع رئيس السلطة .



- 3- المسؤولية عن الأنشطة السياسية والإدارية والميدانية وتقديم الدعم اللوجستي للبعثة .
- 4- إعداد تقارير دورية عن أنشطة الآلية لمجلس الوساطة والأمن والدول الأعضاء .
- 5- يعقد بالتشاور مع رئيس السلطة جميع اجتماعات مجلس الوساطة والأمن وهيئة أو مجلس الحكماء ولجنة الدفاع والأمن . ويقوم نائب الأمين التنفيذي بالإشراف علي كل من إدارة الشؤون السياسية ، إدارة الشؤون الإنسانية ، إدارة الدفاع والأمن ، ومركز المراقبة والاستطلاع .

د- **لجنة الدفاع والأمن** : تتشكل اللجنة من رؤساء أركان الدفاع للدول الأعضاء أو من يعادلهم، وكذلك الضباط المسؤولين عن الشؤون الداخلية والأمن، ناهيك عن خبراء من وزارات الخارجية وغيرهم ممن تدعو الحاجة إليهم، ووظيفة اللجنة تتركز في مناقشة وفحص القضايا الفنية والإدارية وتقدير الاحتياجات التعبوية لعمليات حفظ السلم، فضلا عن تقييم التقارير الواردة من مركز المراقبة والاستطلاع (ecowas، 2023).

هـ- **مجلس الحكماء** : يتكون من الشخصيات الأهلية البارزة في المنطقة الفرعية بمختلف شرائحهم والذين يمكن استخدام مساعيهم الحميدة وخبراتهم ليكونوا بمثابة وسطاء (Bekoe and Mengistu، 2002)، ويتم اختيارهم بواسطة الأمين التنفيذي بعد موافقة مجلس الوساطة ويشترط فيهم النزاهة والحياد، ويتم استدعائهم إذا اقتضت الظروف ذلك من أجل القيام بمهام الوساطة والتوفيق والمصالحة وغيرها من مهام التسوية السلمية للصراعات في المنطقة (D. C، 2012).

و- **قوات مراقبة وقف إطلاق النار (ECOMOG)**: تتكون من وحدات مدربة ومتعددة الأغراض المدنية والعسكرية في بلدانهم الأصلية وجاهزة للانتشار السريع، فبموجب المادة (22) يتولى فريق المراقبين العسكريين المهام التالية : المراقبة والرصد وحفظ السلام واستعادة السلام، والتدخل الإنساني عند وقوع كارثة إنسانية، وإنفاذ العقوبات بما في ذلك الحظر، والانتشار الوقائي، وبناء السلام ونزع السلاح وتسريح المقاتلين والأنشطة الشرطية بما في ذلك السيطرة على الاحتيايل والجريمة المنظمة وأية عمليات أخرى قد يكلف بها (D. C، 2012).

ز- **نظام الإنذار المبكر**: يحدد البروتوكول آلية نظام الإنذار المبكر وذلك وفقا للمادة (58) من المعاهدة المعدلة، وتهدف هذه الآلية للتصدي المبكر للآزمات أو الصراعات قبل وقوعها في المنطقة الفرعية لغرب أفريقيا من خلال استعمال الأساليب والأجهزة الوقائية، ويتكون النظام من مركز المراقبة الذي يقع في مقر الجماعة وكذلك أربع مراكز مراقبة فرعية في بقية مناطق، وهي مسؤولة عن جمع



البيانات وتحليلها وإعداد التقارير عن استخدام الأمانة التنفيذية والتعاون مع منظمة الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، ومراكز البحوث وجميع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة .

ولهذا تعتبر منظمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أكثر المنظمات الإقليمية الفرعية نموا في هذا السياق داخل أفريقيا، ففي البروتوكولات التي أصدرتها توالي التأكيد علي الالتزام بمنع الأزمات وتسوية الصراعات والالتزام بمبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد(Sperling،2013).

### المحور الثاني : جهود المنظمة (ECOWAS) في أزمة مالي خلال العام 2012م.

يمكن استعراض جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تسوية الأزمة التي حدثت جراء الانقلاب العسكري بمالي خلال الفترة محل الدراسة من خلال العناصر الآتية:-

#### أولا: الخلفية الجيوسياسية لدولة مالي:

تقع مالي في الجزء الشمالي من منطقة غرب إفريقيا الفرعية. تشترك البلاد في حدودها مع الجزائر في الشمال الشرقي ، وجمهورية النيجر من الشرق ، وبوركينا فاسو في الجنوب الشرقي ، وكوت ديفوار من الجنوب ، وغينيا في الجنوب الغربي ، والسنغال من الغرب وموريتانيا في الشمال الغربي(P. J،2020)، وبالرغم من كونها دولة متعددة الأعراق، إلا أن هناك ثلاث مجموعات عرقية تهيمن على المشهد السياسي في مالي، وتشكل قبيلة بامبارا العرقية التي تعيش على طول نهر النيجر الأعلى 36% من مجموع السكان، يليهم الفولاني 14%، وساركولي 10%، وتشمل مجموعات الأقليات العرقية الأخرى الطوارق، والسينوفو، والمالينكي، والدوغون، وسونغاي، ومجموعة من السكان المهاجرين الآخرين الذين جاءوا للاستقرار في مالي نتيجة أزمات اللجوء السياسي واللاجئين في البلدان المجاورة(P. J. and, M،2023) بالرغم من قيام الفرنسيين بقمع التحريض الانفصالي العرقي، إلا أن المشاعر العرقية والدينية لا تزال تلعب دورًا في تشكيل الأحزاب السياسية حيث شكلت المجموعات الأكثر هيمنة في الجنوب ائتلافًا ضد الأقلية والمجموعات العرقية الأكثر في الشمال(Chidume،2021).

وكان هذا التكوين العرقي والاختلافات العرقية نقطة حشد للتعبئة السياسية خلال الحكم الاستعماري الفرنسي في مالي وظلت مصدرا للتنافس على السلطة والسياسة في مالي ما بعد الاستعمار(C. R،2014)، وأعلنت مالي استقلالها عن فرنسا في 20 يونيو 1960م كجزء من الاتحاد مع السنغال، وفي نفس العام ، عندما أصبح الاتحاد غير عملي حيث لم يتمكن البلدان من الاتفاق على طريقة مناسبة للانتخابات أو التصميم المؤسسي، أعلنت السنغال استقلالها عن الاتحاد



في 20 سبتمبر، على ما يبدو بسبب خلاف بين موديبو كيتا ، الذي طور طموحات الوحدة الأفريقية وذات الميول الاشتراكية لبلاده ، والرئيس السنغالي ليوبولد سيدار سنغور، الذي كان أكثر ميولا لفرنسا وأقل ثورية في رؤيته(Boisvert،2019).

وخلال الفترة (1960-2021م) ، شهدت مالي خمس انقلابات عسكرية وعدة تمردات للطوارق، وأربعة انتقالات إلى برامج الحكم المدني وخمس اتفاقيات سلام بين الشمال والجنوب لم تنفذ، فضلاً عن محاولات للتحويل الديمقراطي(OKON،2021)، وبالتالي هذه هي متغيرات الصراع الذي طال أمده وانعكس علي عملية بناء الدولة وتوطيدها، وكذلك علي الجهود المبذولة لإضفاء الطابع المؤسسي على الديمقراطية في دولة هشة.

### ثانياً: التدخل العسكري للجماعة الاقتصادية ضد الانقلاب العسكري في مالي 2012م:

هناك إجماع بين الدول الأعضاء على محاربة الوصول غير الدستوري إلى السلطة والاحتفاظ بها وحماية حقوق الإنسان واحترام سيادة القانون، وقد بُني هذا الإجماع في صكوك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أي المعاهدة المعدلة والبروتوكولات المتعلقة بالسلام والأمن والديمقراطية(2014، Yaya)، وكان أحد التدايعيات الخطيرة لهذا التطور هو الإطاحة بالحكومة المالية الديمقراطية للرئيس أمادو توماني توري من قبل المجلس العسكري في انتهاك للإعلان السياسي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي يحظر مثل هذه الأعمال(Ibrahim, Othman, Idris2014).

كانت الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا أول من تدخل ومارس الضغوط على المجلس العسكري لنقل السلطة إلى حكومة مدنية حيث تم تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة ديونسوندا تراوري بين شهري أكتوبر وديسمبر 2012م، واتخذ مجلس الأمن الدولي القرارين رقم(2071، 2085) وأذن للجماعة الاقتصادية والاتحاد الأفريقي بوضع خطة لتدخل 3300 جندي تسمى بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في مالي (AFISMA)، ضد المتمردين في شمال مالي، ومع ذلك ، فإن استيلاء المتمردين على مدينة كونا على بعد 600 كيلومتر من عاصمة الولاية أجبر الأمم المتحدة على تسريع العمل في نشر القوات العسكرية لتهدئة الوضع(Gerenge،2020) .

كما أن بعثة الدعم الدولية في مالي (AFISMA)، التي اقترحتها الجماعة الاقتصادية في بداية الأزمة، تمت الموافقة عليها أخيراً في 20 ديسمبر 2012 بموجب القرار (2085) الصادر عن مجلس الأمن الدولي، وبناءً على طلب الرئيس المؤقت تراوري، انخرطت فرنسا أيضاً في هجوم عسكري قوي تحت اسم عملية (سيرفال) في 11 يناير 2013م، وقد نجحت هذه العمليات في صد



الهجوم الجهادي الذي توغل في وسط البلاد، ووصل طول الطريق إلى كونا، وتبع الجيش المالي القوات الفرنسية شمالاً، واستعاد على التوالي المدن الشمالية الرئيسية الثلاث غاو وتمبكتو وكيدال، وفي منطقة كيدال ، تحركت القوات الفرنسية والإيكواس بدون الجيش المالي لملاحقة مقاتلي القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وأنصار الدين الجهاديين إلى ملاجئهم وتدمير مخزونهم من الأسلحة والذخيرة والوقود والمواد الغذائية، وفي 25 أبريل 2013م، صدر قرار مجلس الأمن رقم (2100) لتنفيذ بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (مينوسما)، وتم تكليفها لتحقيق الاستقرار في مالي والإشراف على العمليات السياسية ودعم المهام المتعلقة بالأمن في مالي، وفي يونيو 2013م، وقع المتمردون والدولة المالية اتفاقية سلام (Kimenyi and et.al،2014).

**ثالثاً: الجهود الدبلوماسية والسياسية:** قبل حدوث الانقلاب ، أعربت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في قمته الأربعين المنعقدة في 16 - 17 فبراير 2012م، عن دعمها لجهود مالي للدفاع عن سلامتها الإقليمية" ودعت المتمردين إلى إنهاء جميع الأعمال العدائية دون قيد أو شرط وتسليم جميع الأراضي التي استولوا عليها في مالي (MABEL،2019)، وتدهور الوضع الأمني في مالي بشكل أكبر مع الانقلاب العسكري في مارس 2012م، الذي أغرق البلاد في فوضى تامة حيث أدى استياء الجيش من سلوك الحكومة تجاه الأزمة في الشمال إلى تمرد طالب فيه الضباط الصغار المتحدون بمعدات أفضل لمحاربة التمرد، وتساعد التمرد إلى انقلاب في 21 مارس 2012م (Dao،2019)، وبناء علي دعوة من رئيس ساحل العاج الحسن دراماني واتارا شكلت لجنة لتقصي الحقائق في مالي وأعربت اللجنة عن أسفها للخسائر غير الضرورية في الأرواح والممتلكات، وتدفق أعداد كبيرة من اللاجئين والتشرد الداخلي (MABEL، 2019).

كما أن هناك عامل آخر ساهم في الصراع، وهو انتشار الاتجار بالمخدرات حيث يوضح كابريني أن تدهور الظروف المعيشية في الجزء الشمالي كان له تأثير خطير على مواشي الطوارق، وأعطى ذريعة للجماعات لبدء أنشطة غير مشروعة مثل تجارة المخدرات والأسلحة (Camara،2019).

وفي 29 مارس 2012م، توجه الحسن واتارا، رئيس المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، إلى باماكو لكنه لم يتمكن من الهبوط لأن المتظاهرين احتلوا المطار، وتم إلغاء زيارة وفد المجموعة الاقتصادية، وقرر الرؤساء الاجتماع في اليوم التالي في أبيدجان لتقييم الوضع واتخاذ الإجراءات المناسبة، واتخذت الجماعة الاقتصادية إجراءات قاسية في 31 مارس ضد المجلس العسكري وعلى وجه التحديد فرض العقوبات الدبلوماسية والاقتصادية والمالية مع تجميد أصول المسؤولين وشركائهم وإغلاق الموانئ البحرية أمام مالي (Camara، 2019).



وتم تعيين الرئيس بليز كومباوري رئيس بوركينافاسو وسيطا في الأزمة المالية، وفرضت عقوبات على مالي، وشملت تعليق عضوية مالي في الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والاستدعاء الفوري لسفراء الدول الأعضاء من مالي، وحظر السفر على أعضاء المجلس العسكري وشركائهم، بما في ذلك إغلاق حدود الدول الأعضاء مع مالي (Asukwo Joseph & 2022). (Okafor

ووافق المجلس العسكري على تسليم السلطة إلى حكومة انتقالية في 6 أبريل 2012م، ورفعت الجماعة الاقتصادية العقوبات المفروضة على مالي وعينت ديونكوندا تراوري (رئيس الجمعية الوطنية) رئيساً مؤقتاً، وأدى اليمين الدستورية في 12 أبريل 2012م، كما تم تعيين موديبو ديارا رئيساً للوزراء بالإنابة بينما تم الاعتراف قانونياً بالكابتن سانوغو، قائد الانقلاب كرئيس سابق للدولة (2022). (Asukwo Joseph & Okafor

وهكذا يتضح أن تلك الأحداث السياسية والأمنية تعتبر اختبارات جديدة لمرونة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الإقليمية للتعامل مع الانقلاب العسكري وإعادة دمج مالي، فقد أظهرت المؤسسة في البداية إرادة قوية وتضامناً تحت قيادة رئيس اللجنة التابعة للجماعة وهو رئيس ساحل العاج الحسن أوتارا، وتمكنت من إجبار المجلس العسكري على التخلي عن السلطة والعودة إلى الديمقراطية حيث تم تعيين زعيم مدني لفترة انتقالية، وهو ما يعكس نجاح الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالفعل في إعادة تأسيس النظام الدستوري في باماك (Asukwo Joseph & 2022). (Okafor

## قائمة المراجع:

### أولاً : المراجع العربية:

- الشافعي، بدر حسن احمد ، دور منظمة الايكواس في حل الصراعات في غرب أفريقيا،(رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في قسم السياسة والاقتصاد ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، 2006).
- بخوش، سامي ، دور المنظمات الإقليمية في إدارة النزاعات في غرب أفريقيا - أنموذج منظمة الايكواس في ليبيريا وكوت ديفوار ، رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر - باتنة ، الجزائر ، 2011-2012.



## ثانياً : المراجع الأجنبية:

- Addo, Prosper,( 2005) Peace-making in West Africa: Progress and Prospects, (Accra: Kofi Annan International Peacekeeping Training Centre).
- Ajibewa, Aderemi, (2012) (" Supporting Recovery and Development in Fragile States in West Africa: The ECOWAS Experience", in Economic Commission for Africa, (ed), Fragile States and Development in West Africa, (Denmark: Phoenix Design Aid,
- Alter, Karen J., Laurence R. Helfer and Jacqueline R. McAllister, (2013)" A new International Human Rights Court for West Africa: The ECOWAS Community Court of Justice", The American Journal of International Law, (Vol. 107, No.737).
- Amaech, Louisa i, (2022), Chike Ezenwa, Christian Sunday Agama (2022)," Ecowas and Its Conflict Management Enhancement Strategy in West African Sub-Region: Prospect and Retrospect", International Journal of Research and Innovation in Social Science, (Volume VI, Issue II, February 2022), p retrieved from www.rsisinternational.org on 04 June2023.9: ooam.
- Asuk, Ekanem, Ekanem, Nebeife, Chigozie Joseph & Celestine Okafor, (2022)," Towards Analyzing Violent Contestation for Power in Mali, 2012 – 2021", Global Journal of HUMAN-SOCIAL SCIENCE: A Arts & Humanities – Psychology (USA:Global Journals ISSN: 2249-460x & Print ISSN: 0975-587X,Volume, 22 ,Issue, 7 Year 2022.
- Atinga, Mba (2008), The Economic Community of West African States (ECOWAS) and The control of Illicit Proliferation of Small Arms and Light Weapons in West Africa (1998-2005),( A dissertation Submitted to The Faculty of Clark Atlanta University in Partial Fulfilment of The Requirement for Degree of Doctor of Philosophy, Atlanta Gergia,2008).
- Badmus, Isiaka Alani, (2009), Managing Arms in Peace Processes: ECOWAS and the West African Civil Conflicts, (Portugal: Centro de Estudos Africanos da Universidade do Porto,2009).
- Bamfo, Napoleon, (2013), "The Political and Security Challenges Facing 'ECOWAS' in the Twenty-first Century: Testing the Limits of an Organization's Reputation", International Journal of Humanities and Social Science, (Los Angeles, CA: Center for Promoting Ideas, Vol. 3 No. 3; February 2013).
- Bekoe, Dorina and Aida Mengistu, (2002), Operationalizing the ECOWAS Mechanism for Conflict Prevention, Management, Resolution, Peace keeping,(Dakar: International Peace Academy,2002).
- Berries, Christian Peters-, (2010), Regional Integration in Southern Africa – A Guidebook, (Berlin: International Institute for Journalism,2010).



- Boisvert, Marc-André, (2019), The Malian Armed Forces and its discontents: civil-military relations, cohesion and the resilience of a postcolonial military institution in the aftermath of the 2012 crisis, Thesis submitted in partial fulfilment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy, School of International Development University of East Anglia November 2019.
- Bryden, Alan and et al, (2008),” Understanding the Challenges of Security Sector Governance in West Africa”, in Alan Bryden and et al, (eds), Challenges of Security Sector Governance in West Africa, (Geneva: Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, 2008).
- Bundu, Abass, (1997),” ECOWAS and the Future of Regional Integration in West Africa”, in Real Lavergne, (ed), Regional Integration and Cooperation in West Africa, (Ottawa: International Development Research Centre, 1997).
- C.John, D.,(2012)” Exposition of the Principle of Collective Security Under the ECOWAS Treaty of 1993”, International Journal of Advanced Legal Studies and Governance, (Ikot Ekpene, Nigeria : International Centre for Integrated Development Research ,Vol. 3, No. 3, Dec. 2012).
- Camara, Yahay, (2019), THE POLITICAL FOUNDATIONS OF THE TUAREG INSURGENCY IN MALI, Thesis submitted to fulfillment of master's degree on NAVAL POSTGRADUATE SCHOOL MONTEREY, CALIFORNIA, 2019.
- Chidume, C. G., (2021),” ECOWAS Intervention In The 2020 Mali Political Crises And Political Stability In West Africa” Webology,(N.P:Volume 18, Number 6, 2021).
- Dao, Ibrahima, (2019) INSTABILITY IN MALI: FORMULATING EFFECTIVE RESPONSES TO INSURGENCY, TERRORISM, AND ORGANIZED CRIME, Thesis submitted to fulfillment of Master degree on NAVAL POSTGRADUATE SCHOOL MONTEREY, CALIFORNIA, 2019.
- E., Adibe Clement, (1997)” The Liberian Conflict and the ECOWAS - UN Partnership”, Third World Quarterly, (Vol 18, No 3, 1997).
- ECOWAS Commission, Regional Strategic Plan (2011- 2015), (Aboja: Council of Ministers of ECOWAS, No Date).
- Edi, Eric, (2006)”Pan West Africanism and Political Instability in West Africa: Perspectives and Reflections”, The Journal of Pan African Studies,(Los Angeles, California: the California Institute of Pan African Studies., Vol.1, No. 3 March 2006).
- Faria, Fernanda, (2004), Crisis management in sub-Saharan Africa: The Role of the European Union, (Paris: The European Union Institute for Security Studies, 2004).



- 
- G. Siccama, Jan, (1996), Conflict Prevention and Early Warning in the Political Practice of International Organizations, (The Hague: Institute of International Relations 'Clingendael,1996).
- Garavoglia, Matteo, (2013), European Union's Election Observation: The Case of ECOWAS Countries, (Berlin: the Institut für Europäische Politik,2013).
- Gerenge, Robert, (2020),” Managing elections under COVID-19 pandemic conditions: the case of Mali Case”, (Stockholm: International Institute for Democracy and Electoral Assistance,2020).
- I. Obi, Cyril, (2009),” Economic Community of West African States on the Ground: Comparing Peacekeeping in Liberia, Sierra Leone, Guinea Bissau, and Côte D'Ivoire, African Security”, Journal of African Security, (London: Routledge, No.2,2009).
- Ibrahim, A. Gambari, (2012)” The Role of Africa in the United Nations”, American Foreign Policy Interests, (Philadelphia: Taylor & Francis, Inc, Volume 34, Number 4, 2012).
- Ibrahim, Saley Idrissa, Zarina Othman, Nor Azizan Idris, (2014)” The decay and withering away of ECOWAS's role in West African Regional security”, Malaysian Journal of Society and Space (Malaysia: University Kebangsaan Malaysia, Vol, 10, issue 3,2014).
- Ibrahim, Saley Idrissa, Zarina Othman, Nor Azizan Idris, (2014),” The decay and withering away of ECOWAS's role in West African Regional security”, GEOGRAFIA Malaysian Journal of Society and Space (Malaysia: Universiti Kebangsaan Malaysia, issue 3,2014).
- J Imperato, P. (2020), Mali: A Search for Direction, (London: Routledge, 2020).
- J Imperato, P., Clark, A. and Kathleen, M. (2023), ‘Mali’ Encyclopedia Britannica,2023 <https://www.britannica.com/place/Mali>, (accessed on 1 June 2023).
- Jaye, Thomas and Amadi Stella, (N.D)” Introduction”, in Thomas Jaye and Stella Amadi, (eds), ECOWAS and the Dynamics of Conflict and Peacebuilding, (Dakar: The Council for the Development of Social Science Research in Africa,N.D).
- Jegede, Ademola, (N.D) The African Union peace and security architecture: Can the Panel of the Wise make a difference?
- Kaptouom, Patricia C., (2007), The West African Economic and Monetary Union Past and Present of an exceptional North-South-South-Integration, (Berlin: Free University of Berlin,2007).
- Kimenyi, -Mwangi and et.al, (2014), ‘ Washington: AFRICA GROWTH INITIATIVE at Brookings, WORKING PAPER 17 | JULY 2014.



- M Kabia, John, (2011), Regional approaches to Peacebuilding: The ECOWAS Peace and Security Architecture, Paper presented at the BISA-Africa and International Studies ESRC seminar series: African Agency in International Politics African Agency in Peace, Conflict and Intervention at the University of Birmingham 7th April 2011.

- MABEL, ONYEDINEFU CHIOMA, (2020), ECONOMIC COMMUNITY OF WEST AFRICAN STATES (ECOWAS) AND CONFLICT RESOLUTION: A COMPARATIVE STUDY OF THE 2012 MALI AND GUINEA BISSAU CRISES, A THESIS SUBMITTED IN PARTIAL FULFILMENT FOR THE AWARD OF DOCTOR OF PHILOSOPHY IN INTERNATIONAL RELATIONS, UNIVERSITY OF ABUJA, NIGERIA, 2019.

- Majinge, Charles Riziki, (2010), "The Future of Peacekeeping in Africa and the Normative Role of the African Union", Goettingen Journal of International Law, (Germany: The University of Goettingen, Vol.2No.2, 2010).

- McDonald, Anadi Sunday Kachima, (2005), Regional Inegration in Africa: The Case of ECOWAS, (Thesis Presented for the Degree of Doctor of Philosophy, the Faculty of Arts, the University of Zurich, 2005).

- Nhara, William, (1998), Conflict Management and Peace Operations: The Role of the Organisation of African Unity and Subregional Organisations, (Pretoria: Institute for Security Studies, 1998).

- Okafo, P. E. O. Oguno Chukwunonso, (2019), "DISPUTE RESOLUTION METHODS AVAILABLE IN INTERNATIONAL INSTITUTIONS (ECOWAS): A CRITICAL ANALYSIS" American Journal of Law, (Kentucky, USA: Vol.1, Issue 1 No.1, pp 1 - 10, 2019).

- OKON, Enoch Ndem, (2021), "Mali: ECOWAS Responses to the Conflict in MALI (2012-2021)", Conflict Studies Quarterly (2021), (Babeş-Bolyai University, Cluj-Napoca, Issue 37, October 2021).

- Oppong, Richard Frimpong (2009), Relational Issues of Law and Economic Integration in Africa : Perspectives from Constitutional, Public and Private International Law, (Thesis submitted in partial fulfillment of the Requirements For the Doctor of Philosophy, The Faculty of Graduate Studies, University of British Columbia, Vancouver, December 2009).

- Prinanda, Devita, Prasodjo, Haryo, "Strengthening North-South Relations: The Case of EU and ECOWAS Cooperation", Global Focus, (Brussels, Belgium: The EFMD network, Vol. 1 No. 2, 2021).

- Protocol relating to the Mechanism for Conflict Prevention, Management, Resolution, Peacekeeping and Security, 1999, retrieved from: <http://www.comm.ecowas.int/sec/index.php?id=ap101299&lang=en,04/06/2023,8:40pm>.



- R Smith, C. National Identity, (2014), Military Rule and French Intervention in Mali's Recent Political Crisis, Master thesis, University of California, Los Angeles, 2014.
- Ramsbotham, Alex, (N.D) The Implementation of the Joint Africa/G8 Plan to Enhance African Capabilities to Undertake Peace Support Operations: Survey of current G8 and African activities and potential areas for further collaboration, (London: Chatham House, No Date).
- Rönnbäck, Ann-Sofi, (2008), ECOWAS and West Africa's Future – Problems or Possibilities, (Umeå, Sweden: Department of Political Science, Umeå University, 2008).
- Sperling, Sebastian, (2013), ECOWAS in Crisis Mode Strengths and limits of Regional Security Policy in West Africa, (Berlin: Friedrich-Ebert-Stiftung, Department for Africa, 2013).
- V.Crupi, Francis,(2005-06),” Why the United States Should Robustly Support Pan-African Organizations”, Journal of Parameters, (Pennsylvania: Strategic Studies Institute, United States Army War College, Winter 2005-06).
- Yaya, Bappah Habibu, (2014),” ECOWAS and the Promotion of Democratic Governance in West Africa”, Journal of International Relations and Foreign Policy, Madison: Published by American Research Institute for Policy Development, Vol. 2, No. 1, March 2014.

